جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

ملخصات التطبيق (تابع):
خاص بطلبة الفوجين (04) و(13)

مادة القانون الدستوري

(النظم السياسية)

السنة الأولى حقوق

أ. بولعراوي الصادق

النظام السياسي الأمريكي

يتميز النظام السياسي الأمريكي بالانفصال بين السلطات. السلطة التنفيذية بيد رئيس منتخب بطريقة غير مباشرة، والسلطة التشريعية (البرلمان) تتشكل من غرفتين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، حيث لا يحق لرئيس الجمهورية حل البرلمان (الكونغرس)، ولا يحق لهذا الأخير سحب الثقة من الرئيس أو الوزراء.

نشأة وتطور النظام السياسي الأمريكي

مرت الولايات الأمريكية، قبل قيامها كاتحاد مركزي بعدة مراحل: ابتداء من إعلان استقلالها عن بريطانيا، إلى غاية صدور الدستور الاتحادي سنة 1789.

يعود تمرد المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية ورغبتها للاستقلال عن التاج البريطاني لتناقض مصالح بريطانيا ومصالح المعمرين. بدأ التناقض يأخذ طابعا حادا منذ عام 1764 حين فرض البرلمان البريطاني ضرائب جديدة على سكان المستعمرات.

نص إعلان الاستقلال على انحلال كل رابطة سياسية بين بريطانيا والمستعمرات، وأصبحت كل دولة مستقلة. كان لابد لهذه الدول من تنسيق جهودها العسكرية والسياسية والاقتصادية، فأعلنت في نوفمبر عام 1777 قيام اتحاد تعاهدي بين الدول الثلاث عشرة. على أساس مبدأ السيادة والمساواة بين الدول، وتقديم المساعدة بينها.

وأنشئت هيئة سياسية مشتركة (المؤتمر) تمثل فيها كل دولة بوفد له صوت واحد فقط، وتتخذ القرارات الهامة بالإجماع كمسائل تعديل نصوص المعاهدة، وإعلان الحرب وإبرام السلم وعقد المعاهدات وقبول أعضاء جدد.

استمر الاتحاد التعاهدي قائما إلا أن ظهرت الحاجة لتوطيده وتعميقه للأسباب اقتصادية، فازدهار هذه الدول كان مرتبطا بتوفير حرية التجارة وانتقال السلع والبضائع بين الدول دون عوائق، وحرص كل دولة على سيادتها وحدودها من شأنه عرقلة انطلاقتها الاقتصادية وإمكانيات نموها وتقدمها.

وجدت مختلف الدول أن من مصلحتها دفع التحالف خطوة إلى الأمام. وعندما انعقد مؤتمر التعاهد في ماي 1787 لدراسة إصلاح نظام الاتحاد، استطاع الاتحاديون وعلى رأسهم جورج واشنطن إقناع مندوبي الدول على مشروع الدستور الاتحادي في 1787/09/19. وفي سنة 1789 دخل الدستور حيز التطبيق بعد أن صادقت عليه أغلبية الدول الثلاث عشرة (تسعة دول).

وعرف هذا الاتحاد عدة أزمات كادت أن تعصف به كالحرب الأهلية سنة1861 نتيجة الخلافات بين عدد الدول في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة أبرزها السياسة الجمركية للحكومة المركزية، وموقف بعضها من نظام الرق.

كانت الحكومة تميل لسياسة الحماية الجمركية خدمة لمصالح الولايات الشمالية المصنعة، وتؤثر هذه السياسية على الولايات الجنوبية الزراعية بزيادة أسعار البضائع المستوردة، والمهتمة بالمحافظة على نظام الرقيق الذي يوفر لها اليد العاملة اللازمة لاستمرار الزراعة فيها.

سارعت بعض الولايات الجنوبية (سبع ولايات) إعلان انفصالها عن الاتحاد ودخولها في اتحاد كونفدرالي يضمها. فاندلعت الحرب بين السلطة الاتحادية والولايات الشمالية من جهة والولايات الجنوبية من جهة ثانية. واستمرت الحرب حتى عام 1865 حيث انتهت بانتصار الشمال على الجنوب. وأدت إلى عدة نتائج من أهمها:

- أنهت فكرة حق الدول الأعضاء في الانفصال، ورسخت مبدأ ديمومة الاتحاد.
- دعمت اختصاصات السلطة المركزية على حساب الدول الأعضاء، واختصاصات الرئيس على حساب الكونغرس الاتحادي. من خلال التفسير الواسع لنصوص الدستور.

مؤسسات النظام السياسي الأمريكي:

يقوم النظام السياسي الأمريكي على أساس المبدأ الاتحادي (الفدرالي) بوجود كيانين؛ المركزي والإقليمي (المحلي). والنزعة التوفيقية بين الحاجات لخلق دولة واحدة وبين رغبات الدول المستقلة حديثا في الحفاظ على استقلالها وشخصياتها المتميزة.

أولا ـ النظام الانتخابي والحزبي:

أ ـ النظام الانتخابي:

لم ينص الدستور الأمريكي على نظام انتخاب محدد. فعد من اختصاصات الدول الأعضاء (الولايات) ويختلف تطبيقه من ولاية لأخرى. ونتيجة التعديلات التي أدخلت على الدستور بعد انتهاء الحرب الأهلية وإلغاء نظام الرق وإقرار المساواة في الحقوق بين السود والبيض، ورغم التدخل من طرف السلطة الاتحادية، فإن النظام الانتخابي في كثير من الولايات ما زال مقيدا.

من حق كل مواطن أمريكي بالغ من العمر 18 سنة الانتخاب، على أن يثبت أنه مقيم في الولاية فترات تتراوح من 6 أشهر إلى سنتين. وتشترط نسبة هامة من الولايات على الناخبين أن يعرفوا القراءة والكتابة. وبعض الولايات تشترط إمكانية الناخب تفسير الدستور.

وتتمتع كل ولاية بتحديد شروط الترشيح للمناصب العليا المحلية، وتحديد أسلوب الاقتراع، والأغلبية الساحقة من الولايات تعتمد أسلوب الاقتراع الفردي بالأغلبية البسيطة في الدورة الواحدة.

يلعب النظام الانتخابي في الولايات دورا هاما في الحياة العامة، لأنها تمس المناصب السياسية في الهيئة التشريعية والتنفيذية وعدد كبير من المناصب القضائية والإدارية.

وتعتمد بعض الولايات أسلوب الانتخابات الابتدائية (التمهيدية) يسمح للناخب، قبل بالاختيار النهائي، إجراء نوع من المفاضلة بين جميع المرشحين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لمعرفة الأوفر حظا في الفوز بالمنصب.

ب ـ النظام الحزبي:

تعيش الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الثنائية الحزبية. والحزبان الرئيسيان هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.

نشأت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام الاتحاد بسبب انقسام الرأي العام حول بعض القضايا السياسية الهامة أبرزها الموقف من العلاقة بين السلطة المركزية والدول الأعضاء. وقد ظهر آنذاك تياران رئيسيان: تيار اتحادي ترأسه واشنطن وهاملتون مدعم من الأوساط الصناعية في الولايات الشمالية، وتيار اتحادي معتدل ترأسه جيفرسون يدعو لحماية حقوق الدول الأعضاء والأفراد في وجه السلطة المركزية مؤيد من الأوساط الزراعية في الولايات الجنوبية الضعيفة. بادر جيفرسون إلى تأسيس الحزب الديمقراطي، ولاحقا أسس أبراهام لنكولن الحزب الجمهوري.

تتميز الأحزاب الأمريكية بـأنها:

- أحزاب أطر قوية التنظيم وليست أحزابا جماهيرية، تقوم على أساس عدد من الأطر الفعالة المتفرغة.
- أحزاب لامركزية وتظهر وحدة الحزب فدراليا عند إجراء الانتخابات الفدرالية (الانتخابات الرئاسية).
- ليست أحزاب إيديولوجية إلى حد كبير.

ثانيا- رئاسة الجمهورية

يتولى رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة رئاسة السلطة التنفيذية، يعاونه كتاب الدولة (الوزراء).

أ- انتخاب الرئيس:

حدد الدستور الاتحادي الشروط اللازمة للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، أن يكون مواطنا أمريكا بالولادة ومقيما في الولايات المتحدة منذ 14 سنة على الأقل، وأن يزيد عمره عن 35 سنة. يختار مرشح الحزب لمنصب رئاسة الجمهورية نائبا له، يخوض الاثنان معا الانتخابات الرئاسية.

مدة العهدة الرئاسية أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. وفي حالة شغور منصب الرئيس لوفاة أو استقالة أو غيرها، يتولى نائب الرئيس ممارسة مهام الرئاسة للمدة المتبقية. فإذا زادت عن العامين، لا يحق له أن ينتخب لمنصب رئاسة الجمهورية إلا مرة واحدة فقط(تحسب على نائب الرئيس كأنها عهدة كاملة).

ينتخب الرئيس الأمريكي ونائبه وفقا لأسلوب معقد يشتمل على مرحلتين تضم كل منهما خطوتين اثنتين:

المرحلة الأولى: لم ينص عليها الدستور الأمريكي، تتضمن انتقاء كل حزب لمرشحه لمنصب الرئاسة، وتتم بـ:

- قيام الناخبين المؤيدين للحزب بالولاية انتخاب مندوبيها للمؤتمر الوطني للحزب وإعلان تأييدهم للمرشح المفضل لمنصب الرئاسة، تجري هذه الخطوة ما بين شهري مارس وجوان من العام الذي تجري فيه الانتخابات.
- ثم اجتماع المؤتمر الوطني للحزب خلال شهر أوت حيث يقوم مندوبو الولايات، بانتقاء مرشح الحزب لمنصب رئاسة الجمهورية.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي نص عليها الدستور الأمريكي ويتم فيها انتخاب أحد المرشحين تتم كالآتي:

- تجري في أول يوم ثلاثاء من شهر نوفمبر (على ألا يكون الفاتح من شهر نوفمبر يوم الثلاثاء)، ينتخب المواطنون في كل ولاية ناخبين رئاسيين عددهم هو مجموع النواب والشيوخ الممثلون للولاية في الكونغرس الاتحادي. يتم الانتخاب بأسلوب الاقتراع بالأغلبية البسيطة في دورة واحدة على أساس اللائحة المغلقة، بحيث تتنافس في

كل ولاية لائحتان إحداهما للحزب الجمهوري والأخرى للحزب الديمقراطي ويفوز بالانتخاب جميع أعضاء اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها.

- وفي شهر ديسمبر يقوم الناخبون الرئيسيون في جميع الولايات بتوجيه رسائل إلى رئيس مجلس الشيوخ يعلنون اسم المرشح لمنصب الرئاسة الذي يصوتون لصالحه، ويقوم رئيس مجلس الشيوخ بإعلان نتيجة هذا التصويت بمراسلة خلال شهر جانفي ويباشر الرئيس المنتخب مهامه الدستورية في العشرين منه بعد أداء القسم الدستوري أمام رئيس المحكمة العليا.

فقدت هذه الخطوة أهميتها العملية، لأن هيمنة نظام الثنائية الحزبية على العملية الانتخابية جعلت الناخبين الرئاسيين ملزمين واقعيا بالتصويت لصالح مرشح حزبهم، وبالتالي يمكن معرفة نتيجة الانتخابات النهائية فور ظهور نتائج الخطوة السابقة في هذه المرحلة الثانية.

ب- صلاحيات الرئيس:

الرئيس الأمريكي رئيس للدولة وللسلطة التنفيذية. وهو يتمتع بسلطات هامة تجعل منه الشخصية المركزية في النظام السياسي الأمريكي. ومن أبرز صلاحياته:

- السهر على تنفيذ القوانين الاتحادية، ومراقبة سير الإدارات العامة الاتحادية.
- يعين كتاب الدولة (الوزراء)، يخضعون لمراقبته وهم مسؤولون أمامه فقط. ويقيلهم متى أراد.
- قيادة السياسة الخارجية للاتحاد، بتوجيه وقيادة المفاوضات الدبلوماسية وتوقيع المعاهدات الدولية وتعيين سفراء في الدول الأجنبية، وتلقي أوراق اعتماد السفراء الأجانب في بلاده.
- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويحدد السياسة الإستراتيجية العسكرية وإنتاج واستخدام الأسلحة الجديدة، وقيادة العمليات الحربية في الخارج، ويقرر اللجوء إلى لاستعمال القوات المسلحة لتطبيق القوانين في الداخل.
- إصدار العفو عن الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكاما من المحاكم الاتحادية.
- يتمتع في أوقات الأزمات بصلاحيات استثنائية واسعة، يصبح بإمكانه إصدار القرارات الخاصة بحجز الأموال والأشخاص لحاجات الدفاع الوطني (مثل منع تصدير الشركات المصنعة للأجهزة الطبية بسبب وباء كورونا، لحاجة أمريكا لهذه الأجهزة). واتخاذ قرارات من اختصاص الكونغرس ويعرضها عليه للمصادقة عندما تسمح الظروف.

جـ- علاقة الرئيس بالتشريعية:

يقوم النظام الرئاسي الأمريكي على مبدأ الفصل الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وينتخب كلاهما من الشعب، ولا يحق للرئيس حل البرلمان (الكونغرس) ولا يحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة (الرئيس). لكن واقعيا، توجد وسائل تأثير متبادلة بينهما تتمثل في:

1 ـ وسائل تأثير الرئيس على الكونغرس،

يتمتع رئيس الولايات المتحدة بعدة وسائل دستورية هامة يؤثر بها على الكونغرس أهمها:

- حق الاعتراض (الفيتو) على القوانين التي يصوت عليها الكونغرس.
- توجيه خطاب للكونغرس عن حالة الإتحاد بداية كل عام يتضمن تقييم لأوضاع البلاد وخططه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة القضايا المختلفة التي تواجهها.
- المبادرة بصورة غير مباشرة لاقتراح مشاريع القوانين على الكونغرس من خلال رؤساء الكتل واللجان البرلمانية في المجلسين أو عن طريق أصدقائه.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية الاتحادية، ورفعها للكونغرس لإقرارها.

2 ـ وسائل تأثير الكونغرس على الرئيس،

يمارس الكونغرس بالمقابل عدة وسائل للتأثير على الرئيس أهمها:

- استخدام وسيلة الاتهام، وهي صلاحية قضائية للكونغرس يمارسها تجاه الرئيس وكبار موظفي الدولة. يعود لمجلس الشيوخ فقط صلاحية محاكمة الرئيس، يترأس المحاكمة رئيس المحكمة العليا، ولا يصدر قرار بحق الرئيس إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.
- من صلاحية الكونغرس إقرار قانون الموازنة ويستطيع أن يؤثر إلى على سياسة الرئيس، لأنها بحاجة لاعتمادات مالية لتنفيذها. وفي حال معارضة الكونغرس لهذه السياسة يمكنه عرقلة تنفيذها.

ثالثا ـ الكونغرس،

يسمى البرلمان في الولايات المتحدة "الكونغرس" يتولى السلطة التشريعية بالإضافة لبعض الصلاحيات الأخرى.

أ ـ تنظيم الكونغرس،

يتألف الكونغرس من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

1- مجلس النواب: يمثل الشعب الأمريكي باعتباره كيانا واحدا. وينتخب من طرفه مدة سنتين بالاقتراع الفردي بالأغلبية البسيطة في دورة واحدة.

2- مجلس الشيوخ: يمثل الولايات لكل ولاية مندوبين اثنين مهما عدد سكانها، ينتخبون مدة ست سنوات، ويجرى تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين. ونائب رئيس الجمهورية حكما هو رئيس مجلس شيوخ.

ب ـ صلاحيات الكونغرس،

- الصلاحيات التشريعية: يتمتع مجلسا الكونغرس على قدم المساواة بممارسة سلطة التشريع، باستثناء التشريع في المسائل المالية يعود حق المبادرة فيها لمجلس النواب فقط. وقد عدد الدستور الاتحادي الصلاحيات التشريعية للكونغرس بطريقة الحصر.

ولإقرار أي مشروع قانون من قبل الكونغرس يجب التصويت عليه بالموافقة في كلا المجلسين. وإذا حدث خلاف بينهما تشكل لجنة توفيق من أعضاء المجلسين لوضع نص موحد يوافقا عليه. وإذا لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق يتم الاستغناء عن المشروع.

- للكونغرس المبادرة بتعديل الدستور(السلطة التأسيسية)، وإقرار مشاريع التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء. إلا أن التعديل لا يصبح قابلا للتطبيق إلا بعد مصادقة السلطات المختصة في ثلاثة أرباع الولايات. كما تستطيع الولايات المبادرة بتعديل الدستور الاتحادي، بعد موافقة السلطات المختصة في ثلثي الولايات.
- ممارسة انتخابية استثنائية: عندما لا يحصل المرشحون لرئاسة الجمهورية على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الرئاسيين.
- يحق للكونغرس مراقبة سير العمل في المصالح الاتحادية العامة.
- الموافقة على تعيين كتاب الدولة و بعض كبار الموظفين خاصة في السلك الدبلوماسي.
- التصديق بأغلبية الثلثين على المعاهدات الدولية التي يوقعها رئيس الجمهورية باسم الولايات المتحدة.

رابعا ـ السلطة القضائية:

يقوم التنظيم القضائي الأمريكي على مستويين: محلي في كل ولاية يوجد تنظيم قضائي يضم محاكم من كافة المستويات مهمتها الفصل في المنازعات بالقوانين المحلية، ومركزي على مستوى الاتحاد (الدولة الاتحادية).

يضم التنظيم القضائي على المستوى الاتحادي عدة محاكم ابتدائية وبضع محاكم استئنافية أعطى الدستور للكونغرس صلاحية إحداثها وتنظيمها بقانون.

ونص الدستور على إنشاء محكمة اتحادية تتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الولايات المتحدة مدى الحياة بعد أخذ موافقة مجلس الشيوخ. يسمى من بين هؤلاء القضاة رئيسا للمحكمة، يعد الشخصية الثانية في النظام السياسي.

تمارس المحاكم الاتحادية الأمريكية دورا قضائيا صرفا ودورا قضائيا له طابع سياسي يتمثل في مراقبة التوازن بين السلطة المركزية والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، ومراقبة دستورية القوانين.